

# منسيون في تايلاند: توثيق الحاجة للحماية

مارغريت غرين و كارين جاكوبسون وساندي باين

وقد قمنا بتقسيم الأسباب التي حدثت بهم إلى مغادرة بورما إلى أربع فئات:

- أسباب مرتبطة بالصراع: والتي جاء فيها المجبيون على ذكر تجارب احتكاك مباشر أو غير مباشر بالعنف أو التعذيب أو العمل القسري (السخرة) أو الصراع المسلح.
- أسباب اقتصادية: والتي ذكر فيها المجبيون فقط العوامل الاقتصادية باعتبارها أسباب نزوحهم مثل السعي للتوظيف.
- أسباب خاصة بالتعليم أو الأسرة: والتي قال المجبيون فيها أنهم غادروا بورما للحاق بأحد أقاربهم أو بحثاً عن فرص تعليمية لأطفالهم.
- أسباب أخرى: (أي لا تشمل الأسباب آنفة الذكر).

## الحياة في بورما

ذكر معظم الذين تم سؤالهم في المسح أسباباً متعددة للهروب. فعندما أتوا على ذكر الأسباب المرتبطة بالصراع، استنعنا أن نلمس الخوف البادي في حديثهم، وهو ما يعد أحد الأركان الأساسية التي يتحقق بها تعريف اللاجئين. وخلال الطور الاختباري للمسح، أصبح من الواضح أن المجبيين لا يرغبون في إجابة على الأسئلة التي تتناول آرائهم السياسية أو عن أنشطة معينة قاموا بها في بورما لأنوا خشوا أن يتعرض ذويهم لمشاكل إذا ما علم بذلك مجلس الدولة للسلام والتنمية. ورغم أن الحصول على بيانات إضافية حول هذا الموضوع من شأنه أن يُثري النتائج التي توصلنا إليها، إلا أننا ارتأينا أنه من غير اللائق أخلاقياً أن نحاول التعمق بشكل زائد عن الحد في هذا الموضوع. وإذا أخذنا في الاعتبار الممانعة التي أبداها المجبيون للحديث حول هذا الموضوع، فعلى الأرجح أن تأتي نتائجنا غير معبرة وأن أعداداً أكبر من المجبيين قد عانت من العنف والصراع بدرجة أكبر مما أرادوا لنا البوح بها.

وتشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أن أعداداً كبيرة من السكان البورميين الذين يعيشون حالياً في تايلاند بدون حماية قانونية لهم يستحقون مزيداً من التحقيق في وضعيتهم القانونية كلاجئين، كما أن عدداً ضئيلاً فقط من البورميين الذين يتم إعطائهم هذه الوضعية وما يصحبها من خدمات هم الذين يتسنى لهم في الواقع استلام أي مساعدات أو حماية إما من الحكومة التايلاندية أو من وكالات المساعدات الدولية.

## أجرت لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) مسحاً لتوثيق معاناة السكان البورميين القاطنين في المناطق الحدودية من تايلاند وتقييم مدى استحقاق هؤلاء للحماية الدولية باعتبارهم لاجئين.

البورميين لديهم مخاوف صادقة وقائمة على أسباب معقولة من الاضطهاد طبقاً للتعريف الدولي للاجئين وقامت بتوفير اللجوء أو فرص إعادة التوطين لهم. ورغم ذلك ترفض الحكومة التايلاندية رفضاً تاماً الاعتراف بالمعايير القانونية الدولية التي تحكم تعريف ومعاملة اللاجئين، وتتنظر بدلاً من ذلك إلى تطبيق المعايير أو المقاييس الخارجية عليها باعتبارها تمثل انتهاكاً لسيادة تايلاند وتتناقى مع المصالح الوطنية لها. ولم تقم تايلاند بالتصديق على اتفاقية عام ١٩٥١، كما لم تضع تشريعاً محلياً يوفر إطاراً يحدد وضعية اللاجئين ومجموعة الحقوق التي تؤول إلى اللاجئين لجوءاً صادقاً. ورغم أن الحكومة قد سمحت بإنشاء مخيمات إضافية على امتداد حدودها للبورميين 'الهاريين من القتال'، إلا أن أقل من عُشر البورميين في تايلاند هم الذين تمكنوا من الاستفادة من هذه المخيمات. حيث تقوم هذه المخيمات باستبعاد عدد من جماعات الأقليات تماماً، كما تفتقد لهيئة قبول تتسم بالعدالة في البت في شأن اللاجئين البورميين الواصلين حديثاً ممن يستحقون إدراجهم ضمن هذه المخيمات. ولم يعد مسموحاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإجراء المقابلات الشخصية التي يتم على أساسها تحديد وضعية اللجوء في بانكوك على نحو ما كانت تفعل من قبل وبشكل محدود.

وفي مسعى لتدعيم جهودها الحقوقية بالبيانات الدقيقة، قامت لجنة الإنقاذ الدولية بالتعاون مع كارين جاكوبسون من جامعة توفتس في إجراء مسح للبورميين القاطنين خارج المخيمات في ثلاث مواقع على المناطق الحدودية بين تايلاند وبورما؛ وهي مناطق شيانغ ماي و ماي هونغ سون و ماي سوت. وتكشف المسوحات التي أجريت عن اختلافات أساسية في التكوين الديموغرافي والاجتماعي الاقتصادي للمواقع الثلاث. وقد تم اختيار المجبيين بأسلوب العينة المختارة عشوائياً وتم توجيه الأسئلة لهم عن: (أ) معاناتهم في بورما - لماذا غادروا وطنهم، هل تعرضوا لأشكال عنف ترتبط بالصراع أم لا، وما إذا كانوا قد نزحوا داخلياً في بورما قبل المجيء إلى تايلاند - (ب) تجربتهم في تايلاند، شاملة حركات العودة إلى بورما والمعونات الإنسانية المقدمة لهم وأساليب معاملة السلطات التايلاندية لهم.

تشعر لجنة الإنقاذ الدولية بالقلق إزاء تواجد أعداد غفيرة من البورميين القاطنين في تايلاند والمستحقين للحماية والمساعدة الدولية والذين لا يمكنهم إثبات ذلك عبر قنوات التسجيل الرسمية الملائمة. وإذا لم تتوافر أمام البورميين سياسة تتسم بالشفافية والإنسانية للجوء المشروع إلى تايلاند، فسيصبح من المستحيل تقدير النسبة المئوية للاجئين لجوءاً صادقاً من بين مجموعة المهاجرين الذين غادروا بورما لأسباب أخرى. ويؤدي غياب البيانات المنظمة واللازمة لتوثيق الأسباب التي حدثت بالبورميين لمغادرة بورما المبرر إلى اعتبار ومعاملة هؤلاء البورميين القاطنين خارج مخيمات اللاجئين على أنهم مجرد لاجئين اقتصاديين معرضون في أي وقت للتحويل إلى ديارهم الأولى. كما أنه يُضعف جهود تحسين الأوضاع التي يتوجب على الوكالات العاملة مع البورميين القاطنين في تايلاند الدفاع عنها لصالحهم.

ومنذ عام ١٩٨٨، كان ما يزيد عن المليون نسمة من المواطنين البورميين قد غادروا البلاد دون السماح لهم بذلك، على الرغم من أن القانون البورمي يجرم هذا السلوك. وعلى الرغم من أنهم هربوا من واحدة من أكثر البلدان القمعية على سطح البسيطة، إلا أن الغالبية الساحقة من البورميين في تايلاند إما أنها لا تحوز أي وضعية شرعية للإقامة أو أنها تحوز وضعية مؤقتة باعتبارها من العاملين المهاجرين، لذا فهم يعيشون على هامش المجتمع التايلاندي، ويعملون غالباً في ظل أوضاع غير آمنة ويتقاضون فيها أجوراً ضئيلة ويكونون معرضين لخطر الوقوع في براثن الاستغلال والإتجار بهم. وهم يخضعون لقانون الهجرة التايلاندي لعام ١٩٧٩، والذي يعتبر جميع الأجانب غير المسجلين رسمياً (بما فيهم أولئك من يحتاجون للجوء السياسي) 'مهاجرين غير شرعيين' معرضين للتحويل في أي وقت. وتتعارض سياسات الترحيل العنيفة التايلاندية ليس فقط مع اتفاقية عام ١٩٥١ وإنما كذلك مع مبدأ عدم إعادة القسرية، والذي ينطبق على جميع البلدان ومنعها من إعادة ملتصق اللجوء إلى بلد أو إقليم تعثره بشأنه مخاوف مؤكدة بالتعرض للاضطهاد.

وكانت الولايات المتحدة وكندا وأستراليا والسويد والترويج وغيرها من البلدان قد أقرت بأن الكثير من

يقم معظم المجبيين في ماي هونغ سون و شيانغ ماي و ٥٢ ٪ من القاطنين في ماي سوت إطلاقاً بأي رحلة للعودة إلى ديارهم. وفي شيانغ ماي، قال ٢٨ ٪ من المجبيين أنه لا يمكنهم العودة إلى بورما حتى إذا توافرت لديهم الرغبة في ذلك.

وفي مسعى لقياس مدى الاهتمام بالخيارات الخاصة بالحلول الدائمة، تم توجيه سؤال إلى المشاركين في المسح في ماي هونغ سون و شيانغ ماي عن رأيهم في إعادة توطينهم في مكان آخر. وفي ماي هونغ سون، قال ١٠ ٪ فقط أنهم يفضلون إعادة توطينهم في بلد ثالثة. أما في شيانغ ماي، وعندما سئلوا عن المكان الذي يودون الانتقال للعيش فيه خلال ثلاث سنوات، قال ٤٤ ٪ منهم أنهم يرغبون الانتقال إلى دولة ثالثة، بينما قال ٢٧ ٪ منهم بأنهم يودون البقاء في تايلاند بينما عبر ٢٦ ٪ منهم عن رغبتهم في العودة إلى بورما.

### التوصيات

يتضح لنا أن لكل مواطن من المواطنين البورميين قصته المختلفة، بيد أن كل هذه القصص تشترك فيما بينها في عدد من المناحي منها العنف والنزوح نتيجة للصراع والخوف من العودة. ويفتقد هؤلاء اللاجئين المحتملون إلى القدرة الكافية على الحصول على المساعدات أو الحماية طبقاً للمعايير الدولية الخاصة باللاجئين. ومن ثم، فقد خرجت لجنة الإنقاذ الدولية بالتوصيات التالية:

- ضرورة أن يزيد المجتمع الدولي من دعمه للخدمات الأساسية المقدمة إلى اللاجئين لجوءاً صادقاً (وإن يكن الإقرار بذلك غير متحقق حالياً). وينبغي ألا تحمل تايلاند مسؤولية استضافة تجمعات اللاجئين البورميين على عاتقها وحدها.
- ضرورة أن تتخذ تايلاند الخطوات التي من شأنها تيسير حصول اللاجئين (غير المعترف بهم) على الخدمات الأساسية بدون خوف من التحرش أو الاعتقال أو الترحيل.
- يجب على تايلاند أن توقف عملياتها في الترحيل ما لم أو لحين أن تفتح أمام الأفراد المعرضين للخطر الفرصة لتقرير التماسهم للجوء، وذلك ضمن عملية تتسم بالنزاهة والشفافية.
- ضرورة أن تضع تايلاند إجراءات تتسم بالعدل في المعاملة وعدم التعقيد في تحديد وضعية اللاجئين، وذلك إما بالنسبة للتحديدات الظاهرية للأفراد أو الحشود الكبيرة.
- يتحتم على تايلاند أن تتخذ الإجراءات التي من شأنها إضفاء وضعية شرعية على اللاجئين غير المعترف بهم وتوفير ما يثبت هذه الوضعية.
- ينبغي على تايلاند، وضمن إطار زمني محدد، تنظيم وضعية اللاجئين في تايلاند بحيث يتسنى



لجنة الإنقاذ الدولية

لاجئة بورمية تعمل في تايلاند

فكان الصراع في بورما هو الذي كثر تردده باعتباره سبب هروبهم إلى تايلاند. وفي كل المواقع، سردت أعداد كبيرة وتتنوع معاناتهم من اللاجئين معاناتها من أعمال العنف التي إما ارتكبت ضدهم أو كانوا شهوداً على ارتكابها ضد آخرين- وهو مؤشر قوي آخر على أنهم يستحقون الحماية الخاصة باللاجئين. ومن بين من تعرضوا للعنف، أرجع ٢٢ ٪ من القاطنين في ماي سوت و ٦٢ ٪ من القاطنين في ماي هونغ سون سبب ذلك لأنشطتهم السياسية.

### تجربة المجبيين في تايلاند

كان المجبيون في جميع المواقع قد اصطحبوا معهم معظم أفراد دائرة أسرهم الصغيرة في تايلاند. وقلة قليلة من هؤلاء هي التي استطاعت أن تجد لها مكاناً في إحدى مخيمات اللاجئين كما أن ما يقرب من ٨٠ ٪ في كل موقع لم يسبق له أن تحصل على أي معونات على الإطلاق. وقد تبرز تكرارية رحلات العودة إلى بورما كأحد العوامل المعبرة الأخرى عن خوف المهاجرين من العودة لأوطانهم؛ ذلك أنه لم

وتشير النتائج إلى أن أعداداً كبيرة من السكان من العرقيات أو الأديان التي عانت من الاضطهاد طويلاً في بورما توجد حالياً في تايلاند. فعلى سبيل المثال، ذكر ٦٤ ٪ من المجبيين في شيانغ ماي المسيحية باعتبارها الدين الذي يدينون به. ومن الواضح أن الكثير من اللاجئين غير المتمتعين بمظلة الحماية كان قد سبق لهم العيش في مناطق متأثرة تأثراً كبيراً بالصراعات. وفي جميع المواقع الثلاث، أورد معظم المجبيين أسباباً متعددة لمغادرة بورما بيد أنه في كل من ماي هونغ سون و شيانغ ماي، نجد أن أكثر من ٥٠ ٪ من المجبيين قد ذكروا الهرب من الانتهاكات العنيفة أو العمالة القسرية أو التدمير أو الاستيلاء القسري على أملاكهم أو أنفسهم شخصياً باعتباره سبباً حاداً بهم إلى الهرب.

كانت أسباب المجيء إلى تايلاند ترتبط ارتباطاً كبيراً بالعرقية. ففي ماي سوت، كان البورمان هم أكثر الفئات التي عبرت الحدود إلى تايلاند بدافع من الأسباب الاقتصادية وحدها، ولم يأت سوى ١٥ ٪ منهم على ذكر الأسباب المرتبطة بالصراع كدافع دفع بهم إلى الهرب من بورما. أما الجماعات العرقية الأخرى

(karen.jacobsen@tufts.edu) إذا كنت ترغب في استخدام هذه البيانات.

وتود لجنة الإنقاذ الدولية أن تعبر عن شكرها لزميلها الباحثين جوليا فيشرمن و ليندي ورزهام وشركاءنا المجتمعين والذين لولا مساعدتهم لما ظهر هذا البحث إلى الوجود.

اللاجئين والهجرة القسرية بمركز فينشتاين الدولي التابع لجامعة تافتس (<http://fic.tufts.edu>). أما ساندي باين ([sandee.pyne@thailand.theirc.org](mailto:sandee.pyne@thailand.theirc.org)) فهي منسقة الدفاع للجنة الإنقاذ الدولية في تايلاند ([www.theirc.org/where/the\\_irc\\_in\\_thailand.html](http://www.theirc.org/where/the_irc_in_thailand.html)).

النتائج الكاملة الخاصة بالمسح متوافرة على شبكة الانترنت على الروابط <http://fic.tufts.edu/?pid=76>. كما يمكن الاتصال بكارين ياكوبسون على البريد:

لهم في النهاية أن يصبحوا مواطنين أو مقيمين دائمين.

مارغريت غرين-روينهورست ([margaret.green@theirrc.org](mailto:margaret.green@theirrc.org)) هي كبيرة المستشارين الفنيين - الحماية/سيادة القانون في وحدة الحكم والحقوق التابعة للجنة الإنقاذ الدولية ([www.theirc.org](http://www.theirc.org)). كارين ياكوبسون ([karen.jacobsen@tufts.edu](mailto:karen.jacobsen@tufts.edu)) هي مديرة برنامج